

الجلسة السابعة

الجريمة المعاصرة: المنظور الأمني

الورقة الثانية

دور "وحدة التحريات المالية"
في دعم مكافحة الأمانة لغسل الأموال

إعداد

د. سعود بن عبد العزيز المريشد

دور
"وحدة التحريات المالية"
في دعم مكافحة الأمانة لغسل الأموال

إعداد

د. سعود بن عبدالعزيز المريشد

أستاذ القانون الجنائي المساعد

بمعهد الإدارة العامة بالرياض

مقدمة

بشكل عام يسعى أعضاء أو أطراف الجرائم المنظمة Organized Crimes ، إلى الكسب المادي من جراء ارتكاب الجرائم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ومن ثم الحاجة إلى إضفاء صفة الدخل المشروع أو النظامي على المتحصلات والفوائد المتأتية من تلك الجرائم، فهي وسيلة مكملة لا غنى عنها بالنسبة لتلك المنظمات عن طريق غسلها.

فبصرف النظر عن كون تلك العوائد المتحصل عليها بسبب الإجمام المنظم كانت مغسولة أو لم تغسل، فإنه من الممكن استخدام هذه الأموال في، مثلاً، تمويل الإرهاب،^(١) للتخلص من أو لزعزعة النظام الحاكم في أي بلد لأغراض سياسية، أو قد تستخدم هذه الأموال لإفساد المسؤولين في أي جهاز حكومي وذلك لتحديدتهم ومن ثم بسط نفوذهم الإجرامي، أو كحد أدنى، لاستمرار وتوسع وزيادة وتطوير أنشطة تلك الشبكة الإجرامية. فخلاصة القول، إن المال هو عصب الحياة لأي منظمة إجرامية بصرف النظر عن نوع النشاط الإجرامي، لأن الإجمام المنظم لا يمكن أن تستمر عملياته وأنشطته الإجرامية وتتطور وتتوسع بدون هذه الأموال الملوثة Dirty Money.^(٢)

إن عملية غسل الأموال Money Laundering جزء مكمّل لاغنى عنه لأي جريمة يترتب عليها حصول المجرم أو المجرمين في تلك الجريمة على متحصلات أو فوائد من جراء ارتكاب تلك الجريمة، فغسل الأموال هو العملية أو العمليات التي يتم من خلالها إضفاء صفة المشروعية على متحصلات أو عوائد متأتية بطريقة غير مشروعة بسبب ارتكاب فعل معاقب عليه شرعاً أو نظاماً بصرف النظر عن نوع وحجم تلك الجريمة. فعلى هذا الأساس، فإن مكافحة غسل الأموال جزء مهم وحيوي للقضاء والحماية من وقوع الكثير من الجرائم، بصرف النظر عن نوعها مالية أو اقتصادية أو إدارية أو غير ذلك. فغسل الأموال، بما لاشك فيه، خطر وتأثيره وضرره اللامحدود على أي بلد في العالم،^(٣) فمثلاً وبإجمال فلجرائم غسل الأموال تأثيرها السلبي على فرص الاستثمار، والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وكذلك مقومات التنمية، والأهم من ذلك نعمة الأمن والأمان، خصوصاً في ظل الثورة الحديثة والسريعة لوسائل تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات وما ترتب عليها من تسهيل وسرعة لانتقال الأموال المغسولة بين دول العالم،^(٤) وهذا بالتالي أدى إلى تشابك الوسائل المتبعة لغسل الأموال، الذي بدوره أدى إلى صعوبة قيام السلطات المختصة إلى حد ما بأداء دورها في سبيل الكشف ومن ثم مكافحة تلك الجريمة بسبب تطور أساليبها ووسائلها من وقت إلى آخر، وكذلك ضعف وبطء تبادل المعلومات سواء بين السلطات المحلية المختصة أو بين الدول، وهذا بدوره لا يتماشى مع ما يتبعه أولئك المجرمون من حنكة وسرعة في أدائهم لجرائمهم.^(٥)

إن وجود عمليات غسل الأموال ليست مقصورة على بلد معين دون غيره، فتلك الجريمة لا تخضع لحدود

١ انظر اللواء د. محمد فتحي عيد، علاقة غسل الأموال والإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، والذي ناقش عدة مفاهيم للجريمة المنظمة. لقد
٢ في ١٢/١٢/٢٠٠٠م The UN Convention against Transnation Organized Crime وقعت المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية
<http://www.unodc.org/unodc/en/crime_cicp_convention.html> وصادقت عليها في ١٨/١/٢٠٠٥م، انظر الاتفاقية

2 inancial Crimes Enforcement Network (FinCEN), Department of Treasury, FinCEN Follows The Money, A Local Approach For Identifying & Tracing Criminal Proceeds < http://www.fincen.gov/index.html>.

٣ انظر الأستاذ الدكتور محمد محيي الدين عوض، التعريف بغسل الأموال القدرة ومضار غسل الأموال. ص ٧١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٢٥هـ.

٤ عادل محمد قائد، المخاطر الاقتصادية والسياسية لظاهرة غسل الأموال، جريدة الثورة، اقتصاد، ١٣/٢/٢٠٠٥م.

٥ انظر بشكل عام، سعود بن عبد العزيز المريشد، جرائم غسل الأموال، ورقة عمل لمؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي - الكويت، ص ٧، ٢٥-٢٧/١٠/١٩٩٩م.

معينة، بقدر ما يحكمها توافر البيئة المناسبة أو الخصبة أو المرنة لمزولة أنشطتها، وهذا يكون غالباً في الدول التي لا يوجد فيها تشريع مستقل يجرم عمليات غسل الأموال، أو في الدول التي يوجد فيها تشريع مستقل يجرمها، ولكن مع وجود هذا التشريع يوجد في تلك الدول ضعف وسوء فهم وتطبيق للقانون والإجراءات الأمنية والمصرفية والمالية والاقتصادية الخاصة بالمكافحة، إضافة إلى البطء في تحليل المعلومات وكذلك التأخر في إرسال تلك المعلومة المحللة إلى المكان المختص في الوقت المناسب مما يترتب عليه عدم جدوى وسائل المكافحة على جميع المستويات.^(٦)

إن مبدأ ما يعرف بـ (متابعة (صادر) الأموال، Follow the Money) أصبح من المبادئ الفعالة لسلطات المكافحة الأمنية المحلية والمختصة على المستوى الدولي للقضاء أو للحد من الجرائم التي يشكل المال فيها عنصراً حيوياً في تركيبها،^(٧) فعلى سبيل المثال، إن معرفة كل من مصادر الأموال الملوثة The Source of Dirty Money في أي جريمة، وكذلك مصادر تمويل الإرهاب The Source of Terrorism Financing، أصبح من الوسائل المهمة والفعالة كوسيلة لا غنى عنها في سبيل مكافحة كلتا الجريمتين في أي دولة وهي كذلك، محور اهتمام الاتفاقيات والمنظمات والهيئات الدولية المختصة بمحاربة تلك الجريمتين ذات الصبغة الدولية والتي أكدت عليه كثير من اللقاءات الدولية في أكثر من مناسبة.^(٨)

إن الهدف الأساسي لورقة العمل هو مناقشة وشرح اختصاصات (وحدة التحريات المالية) ودورها في دعم المكافحة الأمنية لجرائم غسل الأموال وفقاً لنظام غسل الأموال ومشروع لائحته التنفيذية، وكذلك ما هو معمول به في الأنظمة المقارنة الأخرى.^(٩)

وسوف نقسم دراستنا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دور وأساس (وحدة التحريات المالية) القانوني محلياً ودولياً

المبحث الثاني: اختصاصات (وحدة التحريات المالية)

المبحث الثالث: أقسام (وحدة التحريات المالية)

المبحث الأول: دور وأساس "وحدة التحريات المالية" القانوني محلياً ودولياً

لاشك أن صدور نظام غسل الأموال في المملكة العربية السعودية يعد خطوة تشريعية مميزة استحققت به المملكة إعجاب وتقدير الكثير من الدول والمنظمات المختصة بسبب تماشي هذا النظام مع المعايير الدولية المطلوبة والمحددة لتجريم كل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب،^(١٠) مما جعل المملكة تقف في الصفوف الأولى مع الدول الجادة والمتعاونة لمكافحة كلتا الظاهرتين خصوصاً ما يتعلق منها بالجانب الأمني، وكذلك الاهتمام بتلك المكافحة على المستوى القضائي والتجاري والمصرفي والمالي. هذه النية الصادقة لمحاربة غسل الأموال ممكن استنباطها من الجهود التي قامت بها المملكة لمكافحة غسل الأموال وتمويل العمليات

6 The Egmont Group, Information Paper on Financial Intelligence Units and the Egmont Group, <<http://www.egmontgroup.org/index2.html>>.

7 U.S. Department of State, International Narcotics Control 2003 Strategy Report, Released by the Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, March 2004 <<http://www.state.gov/g/inl/rls/nrcrpt/2003/>>; U.S. Department of the Treasury Financial Crimes Enforcement Network, Strategic Plan (1997 2002, at 5 <<http://www.fincen.gov/index.html>>)

٨ سعود بن عبدالعزيز الرشيد، غسل الأموال.. تمويل الإرهاب.. وجهود المملكة لمكافحتها، جريدة الرياض اليومية، المقالات، ١٤/٢/٢٠٠٥م.
٩ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٧) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٣/٨/١٨م بالموافقة على نظام غسل الأموال. للهدف الدراسة هنا، فإن كلمة "نظام" أينما وردت، يقصد بها نظام غسل الأموال.

١٠ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٧) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٣/٨/١٨م بالموافقة على نظام غسل الأموال.

الإرهابية،^(١١) ولعل أهمها في المرتبة بعد صدور نظام غسل الأموال، جهود وزارة الداخلية الحثيثة لإنشاء وتأسيس (وحدة التحريات المالية Financial Intelligence Unit)^(١٢)

قبل التطرق للدور والأساس القانوني لوحدة التحريات المالية يستحسن أن نعرف ما هو مفهومها. فيشكل عام واستناداً إلى اختصاصاتها وفقاً للمادة الحادية عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال الفقرة الثالثة من مشروع اللائحة التنفيذية لنفس النظام، فإن وحدة التحريات المالية هي الجهة المختصة بتلقي البلاغات عن العمليات غير الطبيعية والتي يشتهر في أن لها علاقة بغسل الأموال، والقيام بتحليل تلك البلاغات وجمع المعلومات اللازمة والتحري عن صحة تلك المعلومات، ومن ثم إحالة للسلطة المختصة بالتحقيق منها ما تدل الدلائل وتحليل المعلومات على علاقته بغسل الأموال، أو التصرف في البلاغ الذي لا تثبت الدلائل والتحليل على علاقته بغسل الأموال.^(١٣) فوحدة التحريات المالية تعد الجهة المختصة بجمع المعلومات عن عمليات من غسل الأموال التي تثير الشبهة وتحليلها والتحقق من مدى صحة توافر هذه الشبهة، ومن ثم إحالة ما تتوصل إليه إما إلى الجهة الأمنية المختصة بالتحقيق، أو تزويد الجهات الدولية المعنية بهذه المعلومات وفقاً للأسس والضوابط المتفق عليها بخصوص التعاون الدولي. وهي كذلك، أي وحدة التحريات المالية، الوحدة الأم المختصة والتي يصب فيها عمل وجهود الوحدات المماثلة لها في الأجهزة الحكومية الأخرى فيما يخص العمليات المشبوهة بالنسبة للمؤسسات المالية وغير المالية والمصرفية والممتلكات الثابتة. وهي أخيراً مختصة بالتنسيق مع الوحدات المماثلة لها في الدول الأخرى بخصوص التعاون وتبادل المعلومات عن عمليات غسل الأموال على المستوى الدولي. أما من حيث الارتباط التنظيمي لوحدة التحريات المالية، فهناك من الدول من يربط وحدة التحريات المالية بوزارة العدل أو بالبنك المركزي أو بجعلها هيئة مستقلة، أما في المملكة ووفقاً لنص المادة الحادية عشرة من النظام وما يقابلها من مشروع اللائحة التنفيذية، فإن وحدة التحريات المالية تكون مرتبطة بمساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية أي بوزارة الداخلية.^(١٤) أما من حيث طبيعتها، فهي جهة ضبط جنائي يقتصر دورها على مرحلة الاستدلال فقط أي جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بشأن العمليات التي يشتهر في أن لها علاقة بغسل الأموال وذلك وفقاً للمادة الحادية عشرة من نظام غسل الأموال الفقرة الثالثة من مشروع اللائحة التنفيذية وكذلك المادة السادسة والعشرون الفقرة السابعة من نظام الإجراءات الجزائية، ومن ثم ليس للوحدة أي اختصاص سواء بالتحقيق أو الادعاء العام في قضايا غسل الأموال وذلك وفقاً لما جاء في المادة السابعة والعشرون من النظام، والتي تعطي الاختصاص لهيئة التحقيق والادعاء العام. وأخيراً، ليس للوحدة جمع المعلومات فقط عن عمليات غسل الأموال، كذلك تمويل العمليات الإرهابية أو أي جريمة من الجرائم المالية

١١ انظر مقالنا عن، غسل الأموال.. تمويل الإرهاب.. جهود المملكة لمكافحتها، جريدة الرياض اليومية، المقالات، ٢٠٠٥/٢/١٤م، والذي تطرق لبعض من تلك الجهود.

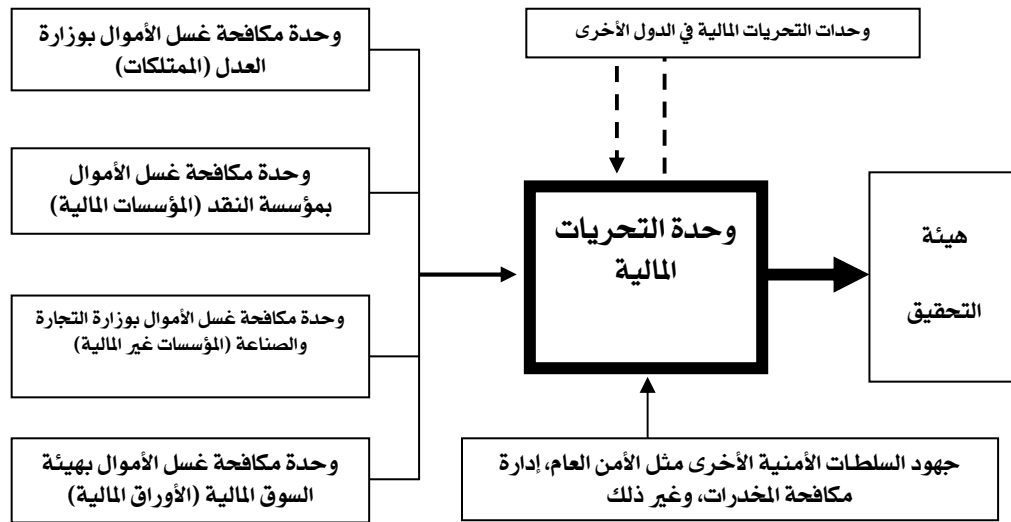
١٢ وفقاً للمادة رقم (١١) من نظام غسل الأموال: "تنشأ وحدة لمكافحة غسل الأموال تسمى (وحدة التحريات المالية). ويكون من مسؤولياتها تلقي البلاغات وتحليلها وإعداد التقارير عن المعاملات المشبوهة في جميع المؤسسات المالية وغير المالية وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام مقر هذه الوحدة وتشكيلها واختصاصاتها وكيفية ممارسة مهامها وارتباطها." ووفقاً لمشروع اللائحة التنفيذية لذلك النظام، فإن تلك الوحدة سوف تكون مرتبطة إدارياً وإشرافياً بمساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية.

١٣ وهي كذلك بمفهوم آخر الجهة المختصة بتلقي وجمع البلاغات أو المعلومات عن العمليات المشبوهة وتحليلها والتحقق من صحتها، ومن ثم إحالة هذه المعلومات إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، أو حفظها، أو تزويدها وتعميمها على السلطات الدولية وفق الضوابط المحددة والمتفق عليها في مجال التعاون الدولي.

The Egmont Group defines a financial intelligence unit as: a central, national agency responsible for receiving (and, as permitted, requesting), analyzing and disseminating to the competent authorities, disclosures of financial information: (i) concerning suspected proceeds of crime and potential financing of terrorism, or (ii) required by national legislation or regulation, in order to counter money laundering and terrorism financing. See Interpretive note Concerning the Egmont Definition of a Financial Intelligence Unit, <<http://www.egmontgroup.org/index2.html>>.

١٤ The Egmont Group, Information Paper on Financial Intelligence Units and the Egmont Group, <<http://www.egmontgroup.org/index2.html>>.

ويمكن توضيح آلية عمل وحدة التحريات المالية سواء مع الجهات المحلية المختصة أو الدولية فيما يتعلق بتبادل المعلومات حسب الرسم التوضيحي التالي:



أما عن أساس (وحدة التحريات المالية) القانوني الدولي فيما يخص تبادل المعلومات والتعاون فيما بين الدول من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فهو يعود منطقياً إلى كون كل من الجريمتين جرائم ذات طبيعة دولية، ومن ثم لا بد من التكاتف بين الدول كوسيلة أولية للمكافحة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تبادل معلومات البحث والتحري والاستفادة من تجارب الآخرين في مجال طرق ووسائل المكافحة، وقد أكدت على هذه الأسس أكثر من مناسبة إقليمية ودولية نورد بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر.^(١٥)

فبداية وعلى المستوى الدولي، أكدت التوصية رقم السادسة والعشرون من التوصيات الأربعين للجنة العمل المالي الدولية (FATF) Financial Action Task Force،^(١٦) على أهمية قيام الدول بإنشاء وحدة وطنية للتحريات (الاستخبارات) المالية لجمع وتحليل والتزويد عند الطلب بالمعلومات عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشبوهة، وأن يتم تزويد هذه الوحدة بالصلاحيات اللازمة لأداء عملها سواء لدى السلطات المالية أو الإدارية أو الأمنية من أجل تحليل العمليات المشبوهة.^(١٧)

وكأساس آخر، أكدت المادة رقم الثامنة والعشرون من اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد لعام ٢٠٠٣ UN Convention against Corruption 2003،^(١٨) على أهمية التعاون وتبادل المعلومات بين الدول فيما يتعلق بوسائل الردع والكشف عن عمليات الغسل لأموال متأتية من جرائم تنطبق عليها أحكام تلك الاتفاقية، والعمل على تطوير وسائل وطرق لاسترداد هذه الأموال. ولتنفيذ ما سبق، اقترحت الاتفاقية على الدول الأطراف بإنشاء وحدة محلية للاستخبارات المالية من أجل جمع وتحليل المعلومات عن العمليات المشبوهة

15 The United Nations - Office on Drugs and Crime (Anti-Money Laundering Unit/Global Programme Against Money Laundering), An Overview of the UN Conventions and the International Standards Concerning Anti- Money Laundering Legislation, Vienna Feb. 2004.

١٦ صدرت الموافقة على العمل بالتوصيات الأربعين في المملكة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٥) في ١٧/١/١٤٢٠هـ.

١٧ انظر التوصيات الأربعين للجنة العمل المالي الدولية. <<http://www1.oecd.org/fatf/index.htm>> Financial Action Task Force (FATF).
١٨ وقعت المملكة على هذه الاتفاقية بتاريخ ١/٩/٢٠٠٤م، وحتى كتابة هذا البحث، لا تزال المملكة في مرحلة دراسة التصديق على هذه الاتفاقية، ومن مراحل تلك الدراسة إن مجلس الشورى السعودي وافق بانضمام المملكة لهذه الاتفاقية مع عدم الالتزام بالفقرة الثانية من المادة رقم (٦٦)، ويبقى بعد ذلك التصديق على تلك الاتفاقية. انظر جريدة الحياة، الصفحة الأولى، عدد ١٥٣١٦، ٢٧/١/١٤٢٦هـ.

وتعميم المعلومات بين الدول عند الحاجة.^(١٩)

أما على المستوى الإقليمي، فكان لقرار مجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتنظيم التعاون بين وحدات التحريات المالية في الدول الأعضاء بخصوص تبادل المعلومات لعام ٢٠٠٠م، Council of the EU Decision of 2000 concerning arrangements for cooperation between financial intelligence units of the member states in respect of exchanging information، أهميته في تأكيد دور وحدة التحريات المالية في جمع وتحليل وتعميم المعلومات بين الدول الأعضاء بخصوص العمليات المشبوهة بغسل الأموال، كذلك أكد القرار على أن تؤدي الوحدة دورها بعيداً عن أي تأثير أو تعارض مع القوانين المحلية بصرف النظر عن نوع هذه القوانين، كما أكد القرار على أهمية أن لا تؤدي قوانين السرية المصرفية إلى الحد من تقدم التحقيق في غسل الأموال والتعاون الدولي.^(٢٠)

المبحث الثاني: اختصاصات وحدة التحريات المالية

وحدة التحريات المالية هي الجهة المخولة نظاماً بتلقي البلاغات من أي جهة بخصوص عمليات غسل الأموال أو العمليات التي تثير الشبهة في أنها غسل لأموال. ولأداء هذا الدور، فالوحدة ملزمة بإنشاء نظام معلوماتي متطور يتماشى مع آخر ما توصلت إليه التقنية الحديثة، حتى يتم حفظ كل ما يرد للوحدة من بلاغات ومعلومات بشأن غسل الأموال وفقاً لهذا النظام، ومن ثم يسهل الرجوع لتلك البيانات والمعلومات عند الحاجة إليها سواء من قبل موظفي الوحدة نفسها أو من قبل السلطات المختصة.^(٢١) والمقصود بالسلطات المختصة، الأجهزة الحكومية المناط بها مكافحة عمليات غسل الأموال وفقاً لاختصاص كل جهاز، وهي: وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة المالية، هيئة التحقيق والادعاء العام، مؤسسة النقد العربي السعودي، مصلحة الجمارك، هيئة سوق المال.^(٢٢)

وبعد تلقي البلاغات وإدخالها في النظام لديها، للوحدة أن تقوم بالبحث والتحري أيضاً كان نوعه من أجل التأكد من مصداقية البلاغ وصحته، فلها طلب وجمع المعلومات من أي جهة، سواء أكانت محلية أو خارجية إن أمكن، وكذلك تبادل المعلومات مع تلك الجهات، وتحليل هذه البيانات والمعلومات والاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال إن لزم الأمر لإعطاء رأي فني.^(٢٣)

وعند توافر الدلائل الكافية والمقنعة بوجود عمليات غسل للأموال حسب ما ورد في البلاغ، فإن على الوحدة أن تحيل البلاغ لهيئة التحقيق والادعاء العام مضمنة الإحالة بتقرير مفصل عن الجريمة ومرتكبيها والقرائن والرأي الفني والمستندات والوثائق والمعلومات ذات العلاقة.^(٢٤) أو التصرف في البلاغ الذي ثبت بعد التحليل والدراسة عدم وجود قرائن أو دلائل أو شبهة على وجود جريمة غسل للأموال وفقاً للمادة الثانية من

١٩ انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد لعام ٢٠٠٣م، <http://www.unodc.org/unodc/en/crime_convention_corruption.html>.

٢٠ انظر قرار مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن تنظيم التعاون بين وحدات التحريات المالية في الدول الأعضاء في الاتحاد بخصوص تبادل المعلومات لعام ٢٠٠٠م Council of the EU Decision of 2000 concerning arrangements for cooperation between financial intelligence units of the member states in respect of exchanging information، <http://europa.eu.int/smartapi/cgi/sga_doc?smartapi!celexapi!prod!CELEXnumdoc&lg=EN&numdoc=32000D0642&mod=el=guichett>.

٢١ انظر المادة الحادية عشرة من النظام الفقرات رقم (١/٣، ٢/٣) من مشروع اللائحة التنفيذية.

٢٢ انظر المادة الأولى الفقرة رقم (١١) من النظام، وما يقابلها من مشروع اللائحة التنفيذية.

٢٣ انظر المادة الحادية عشرة من النظام الفقرات رقم (٧/٣، ٦/٣، ٣/٣، ٤/٣) من مشروع اللائحة التنفيذية.

٢٤ انظر المادة الحادية عشرة من النظام الفقرات رقم (٧/٣) من مشروع اللائحة التنفيذية. قبل إحالة القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام، للوحدة متى ما وجد لديها مسوغات قانونية وقوية بوجود عمليات غسل للأموال، أن تطلب من الهيئة بالحجز التحفظي على الأموال والممتلكات والوسائط المرتبطة بتلك الجريمة لمدة لا تزيد عن عشرين يوماً فقط وما زاد عن ذلك فلا بد من أمر قضائي من المحكمة المختصة. انظر المادة الحادية عشرة الفقرات رقم (٧/٨) وما يقابلها من مشروع اللائحة التنفيذية.

كما تختص الوحدة بإعداد نماذج معينة للبلاغات الصادرة منها للمؤسسات المالية وغير المالية بخصوص الإبلاغ عن العمليات التي يشتبه في أنها غسل للأموال، ويجب أن تشمل هذه البلاغات على الحد الكافي من البيانات والمعلومات اللازمة من أجل أن تقي بالغرض عند تحليلها والتحري وتسجيلها في النظام المعلوماتي لديها ومن ثم الإضافة لها فيما بعد.^(٢٦)

وللوحدة عدة أدوار، منه ما هو تنسيقي من أجل مكافحة غسل الأموال سواء مع مسئول الاتصال لدى السلطات المختصة من الأجهزة الحكومية المعنية، وكذلك مع الجهات الرقابية على المؤسسات المالية وغير المالية من أجل الوقوف على التزام تلك المؤسسات بكل ما هو مقرر لمكافحة غسل الأموال نظاماً. ولها كذلك دور توعوي، يتمثل في إعداد برامج عن غسل الأموال وآلية المكافحة. كما أن للوحدة دوراً تطويرياً، يتمثل في ما ترفعه من توصيات واقتراحات للجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بشأن ما تواجهه الوحدة من صعوبات في مجال المكافحة.^(٢٧)

وأخيراً، أجاز النظام للوحدة أن توقع مذكرات تفاهم مع مثيلاتها من الوحدات في الدول الأخرى في بعض المجالات مثل التعاون وتبادل المعلومات والتدريب لمكافحة عمليات غسل الأموال،^(٢٨) وكذلك أجاز النظام للوحدة أن تتخذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى مجموعة وحدات التحريات المالية أو ما يعرف بـ The Egmont Group.^(٢٩) وهي، أي المجموعة،^(٣٠) شبكة دولية للمعلومات، أنشئت لغرض التشجيع والتحفيز على التعاون الدولي الفعال والعملي بين الدول من أجل تبادل المعلومات بشأن العمليات المشبوهة والخبرة والتدريب عن طريق وحدة التحريات المالية المحلية كنقطة اتصال بالوحدات الأخرى بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغير ذلك من الجرائم سواء المالية أو الاقتصادية.^(٣١)

المبحث الثالث: أقسام "وحدة التحريات المالية"

حسب المادة (١١) من نظام غسل الأموال ومشروع اللائحة التنفيذية لنفس المادة، فإن وحدة التحريات المالية ترتبط إدارياً بمساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، ووفقاً لنفس المادة من النظام، فإنه يمكن تصور

٢٥ انظر المادة الحادية عشرة من النظام الفقرة رقم (٩/٣) من مشروع اللائحة التنفيذية.

٢٦ انظر المادة الحادية عشرة من النظام الفقرة رقم (٥/٣) من مشروع اللائحة التنفيذية.

٢٧ انظر المادة الحادية عشرة من النظام الفقرات رقم (١٠/٣، ١١/٣، ١٢/٣) من مشروع اللائحة التنفيذية.

٢٨ انظر المادة الحادية عشرة من النظام الفقرة رقم (١٣/٣) من مشروع اللائحة التنفيذية. كذلك انظر

Egmont Group, Best Practices for the Exchange of Information Between Financial Intelligence Units, <<http://www.egmontgroup.org/index2.html>>.

٢٩ انظر المادة الحادية عشرة من النظام الفقرة رقم (١٤/٣) من مشروع اللائحة التنفيذية. لاشك أن وحدة التحريات المالية في المملكة بعد أن يكتمل إنشاؤها ومن ثم تبدأ في ممارسة مهامها الموكلة لها نظاماً، لديها القومات بأن تقبل عضواً في هذه المجموعة.

Procedure for Being Recognised as an Egmont Group Financial Intelligence Unit (FIU), <<http://www.egmontgroup.org/index2.html>>.

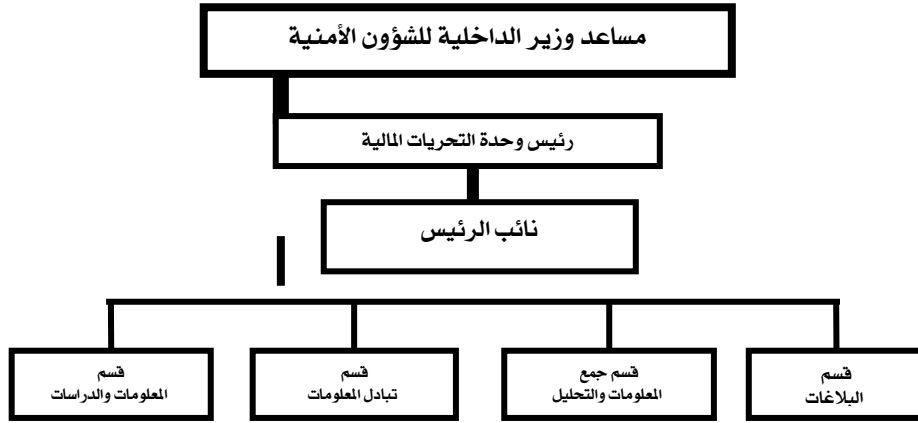
٣٠ مجموعة وحدات التحريات المالية أو ما يعرف بـ The Egmont Group أنشئت في عام ١٩٩٥م، وهي تجتمع سنوياً وسميت المجموعة بهذا الاسم نسبة إلى المكان الذي عقد فيه أول اجتماع للمجموعة. حتى تاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٤م، تتكون المجموعة من عضوية ٩٤ دولة من خلال وحدات التحريات المالية التابعة لها. انظر في صفحة الإنترنت الخاصة بالمجموعة

<<http://www.egmontgroup.org/index2.html>>.

٣١ انظر المستندات التالية في صفحة الإنترنت الخاصة بالمجموعة:

- 1- Egmont Meetings are a Glance,
 - 2- Information Paper,
 - 3- Statement of Purpose,
 - 4- Principles of Information Exchange between FIUs.
- Visit the Group website, <<http://www.egmontgroup.org/index2.html>>.

الهيكل التنظيمي للوحدة وأقسامها حسب الرسم التوضيحي التالي:^(٣٢)



وفي السطور التالية سوف نبين أقسام وحدة التحريات المالية والمهام والاختصاصات الإدارية لكل قسم من أقسام الوحدة وذلك وفقاً لما جاء في مشروع اللائحة التنفيذية للمادة رقم (١١) من نظام غسل الأموال:

(١) قسم البلاغات:

تلقي البلاغات حول العمليات التي تثير الشكوك والشبهات حول ماهيتها والغرض منها أو أنها لها علاقة بغسل الأموال.

استقبال البلاغات بواسطة الفاكس أو أية وسيلة أخرى، وعند الإبلاغ عن طريق الهاتف يتم تأكيده بأي طريقة كتابية في أسرع وقت ممكن خلال ٢٤ ساعة.

يكون استقبال البلاغات وفقاً للنموذج المعد من الوحدة والمبلغ لجميع الجهات ذات العلاقة والمؤسسات المالية وغير المالية.

تسجيل البلاغات في سجلات خاصة برقم مسلسل تدون فيه كافة المعلومات الضرورية.

إحالة البلاغات إلى قسم جمع المعلومات والتحليل للتأكد من قيام الشبهة وتوافر الدلائل على وجود جريمة غسل الأموال.

(٢) قسم جمع المعلومات والتحليل:

التأكد من توافر المعلومات الضرورية في البلاغ وإرفاق المستندات اللازمة للتحليل.

الطلب من الجهة ذات العلاقة عند الحاجة إلى معلومات أو تقارير أو مستندات يستلزمها التحليل.

دراسة البيانات والمعلومات المتوافرة بالبلاغ ومقارنتها بما يتوافر للقسم من معلومات للتأكد من صحتها وتقدير مناسبتها مع الاستعانة بسجلات الأجهزة الأمنية والمالية والتجارية والأجهزة الأخرى.

عند قيام الدلائل الكافية بأن العمليات الواردة في البلاغ لها علاقة بغسل الأموال وظهور الحاجة لتحريات ميدانية أو ضبط أشخاص تقوم الوحدة بإعداد تقرير تحليلي متضمناً مرئياتها مشفوعاً بالبلاغ والوثائق

والمستندات ذات الصلة لاستكمال الإجراءات وإحالتها لهيئة التحقيق والادعاء العام.

الطلب من هيئة التحقيق والادعاء العام حجز التحفظي على الأموال والممتلكات والوسائط المرتبطة

٣٢ حسب مشروع اللائحة التنفيذية للمادة رقم (١١) من نظام غسل الأموال، التي تطرقت إلى تشكيل الوحدة من رئيس ونائب له، وكذلك أن يتم الاستعانة في إدارة شؤون الوحدة، بمن لديهم التأهيل الأكاديمي في التخصصات القانونية، والمحاسبية، والمالية، والحاسب الآلي، والأمنية. (٢/١١).

بجريمة غسل الأموال على النحو المبين في المادة الثانية عشرة من النظام.^(٣٣)

التصرف في البلاغات والمعلومات التي يسفر جمع المعلومات والتحليل بشأنها عن عدم قيام الشبهة أو الدلائل على ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام.

(٣) قسم تبادل المعلومات والمتابعة:

تبادل المعلومات مع السلطات المحلية والوحدات المماثلة في الدول الأجنبية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

تزويد قسم المعلومات والدراسات بعدد الطلبات التي تلقاها القسم بشكل دوري كل شهر سواء الطلبات الداخلية أو الخارجية.

(٤) قسم المعلومات والدراسات:

١- إنشاء قاعدة معلومات للآتي:

. البلاغات عن العمليات المشبوهة التي تم تقييها وتحليلها.

. البلاغات التي تمت إحالتها للجهات الأمنية لاستكمال مجريات البحث والتحري أو إلى جهة التحقيق المختصة.

. التقارير التي أدت إلى الملاحقة القضائية أو الإدارية.

. حالات الإدانة في قضايا غسل الأموال.

. طلبات تبادل المعلومات التي تلقتها الوحدة من السلطات المحلية والوحدات الأجنبية المماثلة.

. عدد البلاغات التي تم حفظها ومبررات ذلك.

٢- رصد مؤشرات جرائم غسل الأموال في المؤسسات المالية وغير المالية وأساليب ارتكابها واقتراح الحلول والإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحتها وإحالتها للجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.

٣- إعداد تقرير سنوي عن أعمال الوحدة ورفعته لوزير الداخلية وتزويد اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بنسخة منه.

٤- متابعة المستجدات الخاصة بجرائم غسل الأموال عبر المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية.

٥- المشاركة في إعداد برامج توعوية بشأن مكافحة غسل الأموال بالتنسيق مع اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.

خاتمة

بسبب أن وحدة التحريات المالية لم تبدأ عملها حتى الآن، لأنها مازالت في طور الإنشاء، لذا لا يمكن تقييم اختصاصات ومهام الوحدة أو اقتراح آلية عمل أخرى لها، فتلك الاختصاصات والمهام الأصيلة للوحدة لم تمارس حتى الآن. ولكن هناك أهداف من أجلها أنشئت هذه الوحدة، فلا حرج من إعادة التأكيد على أهمية بعضها هنا مع اقتراح توصيات أخرى منها:

العمل على أتباع وإيجاد واقتراح وسائل ممكنة للقضاء على غسل الأموال.

٣٣ المادة رقم (١٢) من النظام حددت أنه: "لوحدة التحريات المالية عند التأكد من قيام الشبهة أن تطلب من الجهة المختصة بالتحقيق القيام بالحجز التحفظي على الأموال والممتلكات والوسائط المرتبطة بجريمة غسل الأموال لمدة لا تزيد على عشرين يوماً. وإذا اقتضى الأمر استمرار مدة الحجز أطول من ذلك فيكون بأمر قضائي من المحكمة المختصة."

العمل على بناء وتقوية وتنسيق التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة غسل الأموال.

العمل على اتخاذ موقف حازم ضد كل من يثبت علاقته بعمليات غسل الأموال، حتى لا يستفيد هؤلاء مما تحصلوا عليه بسبب أنشطتهم الإجرامية.

العمل على استقطاب الكفاءات المؤهلة والمميزة لتساعد وتثري في قيام الوحدة بنشاطها.

العمل على تدريب موظفي الوحدة داخلياً وخارجياً مما يتيح لهم تنمية مهاراتهم والاحتكاك بخبرات مميزة والاطلاع على وسائل حديثة لمكافحة غسل الأموال.

العمل على خلق التوعية اللازمة لمكافحة غسل الأموال سواء بالنسبة للمجتمع أو للأجهزة الحكومية أو للقطاع الخاص عن طريق المنشورات والمحاضرات والحلقات والندوات والمؤتمرات وغير ذلك، والاستعانة بالإعلام المسموع والمرئي والمقروء لتنفيذ ذلك.

العمل على تعزيز التعاون وتنسيق الجهود مع الجهات الحكومية الأخرى من أجل القضاء على غسل الأموال عن طريق الاجتماعات وعقد الندوات وغير ذلك.

العمل على الحصول على عضوية مجموعة الوحدات المالية The Egmont Group، بمجرد الشروع في بدء النشاط، كانعكاس وتوثيق لإصرار والتزام المملكة بمكافحة غسل الأموال، وللاستفادة مما توفره هذه العضوية للوحدة من زيادة للفعالية والكفاية عن طريق التطوير والخبرة والتعاون في مجال تبادل المعلومات والتدريب وغير ذلك.

إنشاء مركز تدريبي متخصص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونقترح أن يلحق هذا المركز بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المصادر والمراجع

الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية والمنظمات الدولية:

- نظام الإجراءات الجزائية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠) وتاريخ ١٤/٧/٢٠٢٢هـ.
- نظام غسل الأموال الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٧) وتاريخ ٢٠/٦/١٤٢٤هـ الموافق ١٨/٨/٢٠٠٣م ومشروع اللائحة التنفيذية.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد لعام ٢٠٠٣م.
- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن تنظيم التعاون بين وحدات التحريات المالية في الدول الأعضاء في الاتحاد بخصوص تبادل المعلومات لعام ٢٠٠٠م.
- مستندات مجموعة العمل المالي الدولية (التوصيات الأربعين الخاصة بمكافحة غسل الأموال والتوصيات الثمان الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب).
- مستندات وحدات التحريات المالية.

العربية:

- اللواء د. محمد فتحي عيد، علاقة غسل الأموال والإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الدكتور محمد محيي الدين عوض، التعريف بغسل الأموال القذرة ومضار غسل الأموال، ص ٧١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٥هـ.
- عادل محمد قائد، المخاطر الاقتصادية والسياسية لظاهرة غسل الأموال، جريدة الثورة، اقتصاد، ١٣/٢/٢٠٠٥م.
- سعود بن عبدالعزيز المريشد، جرائم غسل الأموال، ورقة عمل لمؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي - الكويت، ص ٧، ٢٥-٢٧/١٠/١٩٩٩م.
- سعود بن عبدالعزيز المريشد، غسل الأموال.. تمويل الإرهاب.. وجهود المملكة لمكافحتها، جريدة الرياض اليومية، المقالات، ١٤/٢/٢٠٠٥م.

الأجنبية:

- Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN)، Department of Treasury، FinCEN Follows The Money، A Local Approach For Identifying & Tracing Criminal Proceeds.
- U.S. Department of State، International Narcotics Control 2003 Strategy Report، Released by the Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs، March 2004.
- U.S. Department of the Treasury Financial Crimes Enforcement Network، Strategic Plan (1997-2002).
- The United Nations - Office on Drugs and Crime (Anti-Money Laundering Unit/Global Programme Against Money Laundering)، An Overview of the UN Conventions and the International Standards Concerning Anti- Money Laundering Legislation، Vienna Feb. 2004.